عموميتها أقرت توزيع 7 % نقداً على المساهمين عن 2015

رشيد النفيسي: «المزايا القابضة» مستمرة بنموها المطرد بفضل إستراتيجيتها المحكمة ونشاطاتها التشغيلية

الصقعبي: نمو أرباح «المزايا» نتيجة حتمية من بعد بيع وتسليم وتأجير وتشغيل المشاريع القائمة والدخول في مشاريع جديدة

عقدت شركة المزايا القابضة جمعيتها العمومية العادية للعام 2015 امس الاثنين الموافق 2016/3/28 في برج المزايا 1 الواقع في منطقة الرقاب – شرق ضمن منظومتها المؤلفة من 3 أبراج في قلب العاصمة الكويتية، حيث افتتحها السيد رشيد يعقوب النفيسي، رئيس مجلس إدارة المزايا القابضة ، بحضور مساهميها الكرام واعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة المهندس إبراهيم الصقعبي ، وممثل وزارة التجارة والصناعة، وممثلي مكاتب تدقيق الحسابات ، الى جانب رؤساء القطاعات المختلفة في الشركة وبعض المستثمرين ونخبة كبيرة من الوسائل الاعلامية المقروءة والمسموعة في دولة الكويت والخليج العربي والتي قامت بتغطية الحدث بشكل كامل.

واستهلت الجمعية العمومية اعمالها بعرض فيلم تسجيلي مصور بعنوان «المزايا 2050»، ثم بدأ رئيس مجلس الإدارة رشيد النفيسي بتلاوة تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 والذي سرد من خلاله لمساهمي الشركة أخبارا ملؤها التفاؤل والأمل ومؤشرات ملؤها النشاط والعمل، مؤكداً على أن المزايا القابضة مستمرة بنموها المضطرد القائم على دعائم داخلية وخارجية قوية.

وقال ان «المزايا» استطاعت ان تحافظ على ادائها الثابت ونتائجها الإيجابية مبرهنة قدرتها الفائقة على تحصين نفسها من التقلبات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة المحيطة حيث واصلت الشركة خلال العام المنصرم 2015 تحقيق وثبة إيجابية في نتائجها المالية محققة أرباحا صافية بواقع 9.32 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2015 مقارنة بمبلغ 8.09 مليون دينار كويتي في العام 2014 وبنسبة زيادة وصلت 15.2% ، علاوة على ربحية سهم بواقع 15.04 فلسا في العام 2015 مقارنة بربحية سهم بلغت 13.05 فلسا في العام 2014، وذلك بحمد وفضل من الله عز وجل.

واشار النفيسي إلى ان المزايا نجحت خلال السنة الماضية في الحفاظ على وتيرة عمليات البيع في مشاريعها المتاحة للبيع، ورفع نسبة الإشغال في مشاريعها المدرة للدخل بالشكل الذي أدى إلى زيادة في إيرادات الشركة التشغيلية بنسبة 258.9% والتي بلغت قيمتها 59.82 مليون دينار كويتي بنهاية العام 2015 مقارنة بمبلغ 16.66 مليون دينار كويتي عن الفترة ذاتها من 2014، مما كان له اثر في تحقيق قفزة كبيرة في هذه الإيرادات التي جاءت كنتيجة مباشرة لعمليات التسويق المدروسة والمبيعات الكبيرة والثقة الوطيدة التي تحظى بها الشركة في الوسط العقاري، الأمر الذي نتج عنه تحقيق زيادة في الايرادات الناجمة عن البيع بنسبة 385.6 % وبواقع 53.27 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 10.97 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، فيما قفزت الإيرادات الناجمة عن عمليات التأجير بنسبة 16.4 % وبواقع 6.17 مليون دينار كويتي مقارنة بمبلغ 5.3 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق، الأمر الذي نتج عنه زيادة بنسبة 157.6% في مجمل الربح التاجم عن العمليات التشغيلية بواقع 16.14 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2015 مقارنة بمبلغ 6.27 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من العام السابق.

واكد على ان مجلس إدارة المزايا القابضة قد حرص وفي ظل تحقيق إيرادات مميزة خلال العام الماضي على رفع توصية بتوزيع أرباح نقدية بواقع 7 % على إلى مساهمي الشركة وذلك في لفتة تعبّر عن مدى حرص المجلس على مشاركة المساهمين في نتائج الشركة لهذا العام، وذلك بهدف التأكيد على أن التوصية بتوزيع ارباح نقدية إنما تعبر عن قدرة الشركة وملاءتها المالية والنظرة المتوازنة لخططها المستقبلية، وها نحن نرفع هذه التوصية إلى جمعيتكم العمومية الموقرة للمصادقة عليها علاوة على خضوعها لكافة الإجراءات والمتطلبات من هيئة أسواق المال والجهات الحكومية المختصة.

وفي ختام كلمته، اكد النفيسي على أن «المزايا القابضة» اصبحت اليوم أكثر قوة ورسوخاً من ذي قبل، وذلك بفضل من الله تعالى، مقدما وافر الشكر والعرفان لكل من مجلس الإدارة وأعضائه الكرام، والى الإدارة التنفيذية المتميزة والطاقات الهندسية والفنية والمهنية ذات الخبرة الطويلة وجميع موظفي شركة المزايا على دعمهم القوي للشركة، والذي ساعد على تحقيق هذا النجاح وعلى إن تبقى «المزايا القابضة» دائما وأبدا من أبرز وأكثر الشركات تأثيرا في المنطقة الخليجية والعربية.

جدول أعمال الجمعية العمومية

وكان النفيسي قد استعرض باقي بنود جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للعام 2015 والتي تمت الموافقة عليها جميعا، حيث استمع الحضور الى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وتمت المصادقة عليه، إضافة إلى اطلاعهم على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015 و المصادقة عليها، كما تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 7% من رأس المال المدفوع بما يعادل سبعة فلس كويتي لكل سهم على المساهمين المسجلين بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

كما وافقت الجمعية العمومية لرئيس مجلس الإدارة وأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2016، وذلك وفقا لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ووفقا لنص المادة 20 من النظام الأساسي.

ووافقت العمومية كذلك على تفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقا لمواد القانون رقم (7) لسنة 2010 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وأقرت الجمعية العمومية إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2015، كما وافقت على استقطاع نسبة قدرها 10 % من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي القانوني الإجباري للشركة وفقا لنص المادة 222 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، وعلى استقطاع نسبة قدرها 10 % من الأرباح الصافية لصالح الاحتياطي الاختياري للشركة تخصص لمواجهة أي التزامات مستقبلية قد تطرأ للشركة وفقا لنص المادة 225 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016. وباركت العمومية كذلك بند إعادة تعيين مراقبي الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2016/12/31، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد اتعابهما، على أن يكون مراقبي الحسابات من ضمن المسجلين في السجل الخاص لدى هيئة أسواق المال.

الرسم البياني 1: إجمالي الأرباح

المصدر: سوق الكويت للأوراق المالية

الرسم البياني 2: مساهمة القطاعات

البدر بحث مع وزير خارجية منغوليا سبل التعاون المشترك

البدر مع وزير خارجية جمهورية منغوليا

استقبل مدير عام الصندوق الكويتي عبدالوهاب البدر ، وزير خارجية جمهورية منغوليا بوروفسورين لوندبق والوفد المرافق له ، حيث تباحث الطرفان سبل التعاون المشترك.

وقد حضر الاستقبال من الصندوق المدير الإقليمي لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي وليد البحر ، ومساعد المدير الإقليمي لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي فواز العدساني.

الجدير بالذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية كان قد قدم 4 قروضا لجمهورية منغوليا بقيمة 24 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 81.6 مليون دولار أمريكي . ويستقبل وزير المياه والصرف الصحي في موريتانيا استقبل ايضا مدير عام الصندوق عبد الوهاب البدر وزير المياه والصرف الصحي في موريتانيا إبراهيم ولد امبارك ولد محمد المختار ، والوفد المرافق له ، حيث تباحث الطرفان سبل التعاون المشترك، وقد حضر الاستقبال من الصندوق مدير إدارة العمليات مروان القانم والمدير الإقليمي للدول العربية عبدالله الصقر والاقتصادي نصف النصف.

بيتك» يكرم الوفود الخليجية المشاركة في «مؤتمر الشباب»

الشيخة زين الصباح تكرم «بيتك»

رعى بيت التمويل الكويتي «بيتك» حفل تكريم المشاركين من الوفود الخليجية في المؤتمر الاول لشباب دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك بحضور وكيل وزارة الدولة لشؤون الشباب الشيخة الزين الصباح، ضمن اطار المسئولية الاجتماعية واهتمام «بيتك» بالشباب.

واشادت الشيخة الزين الصباح بجهود «بيتك» في دعم الشباب ورعاية لانشطتهم وفعالياتهم بما يعكس الحرص والاهتمام بهذه الشريحة المهمة التي تشكل احد اهم دعائم المجتمع والمحور الرئيسي في تحقيق التنمية البشرية.

واقيم المؤتمر تحت رعاية سمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح تحت شعار (مساحات شبابية.. فرص وإمكانيات)، حيث ركز على ضرورة ان تتكاتف جميع الجهود لتعظيم دور الشباب في تنمية المجتمع وتقدمه وتقديم افضل الخطط والبرامج لتمكنهم من خدمة وطنهم وتطوير امكانياتهم وصقل خبراتهم وتاهيلهم لتعزيز مسيرة التطور في المجتمع.

ويأتي المؤتمر الذي تنظمه وزارة الدولة لشؤون الشباب بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي استجابة للدعوة الأميرية السامية بتفعيل دور الشباب لخدمة مجتمعهم وتسليط الضوء على واقعهم ومستقبلهم، وفتح آفاق نقاشية بين أم وبين القياديين لرسم مستقبل واعد لدولهم، في تاكيد على الأولوية الخليجية وتجسيد لمعاني التلاحم والأخوة التي تجمع ابناء دول المجلس، كما تضمن المؤتمر عقد ورش عمل تدريبية وحلقات نقاشية وحوارية لمواضيع تأم الشباب مثل العمل التطوعي وغيرها بمشاركة رؤساء واعضاء الوفود الشبابية في دول الخليج.

المساهمون يوافقون على خطة الهيكلة الجديدة لمجموعة «الإثمار»

الكويت 28 مارس 2016: وافق مساهمو بنك الإثمار، بنك التجزئة الإسلامي الذي يتخذ من البحرين مقرا له، امس (الموافق 2016/3/28) على خطة الهيكلة الجديدة التي صممت لتحقيق المزيد من التطور في الأعمال المصرفية الأساسية التي تعد التركيز الاستراتيجي للبنك.

إن الخطة التي قام البنك باقتراحها على مجلس إدارة بنك الإثمار والخاضعة لموافقة الهيئات الرقابية تهدف إلى تكوين شركة قابضة جديدة تكون مدرجة في بورصة البحرين وسوق الكويت للأوراق المالية ومرخصة من قبل مصرف البحرين المركزي وتخضعان لإشرافه.

صرح بذلك رئيس مجلس إدارة بنك الإثمار صاحب السمو الملكي الأمير عمرو الفيصل بعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية للمساهمين والذي انعقد عقب اجتماع الجمعية العامة العادية. كما حضر الاجتماعين، واللذين انعقدا بفندق رامي جراند في البحرين، عدد من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك وممثلين عن هيئة الرقابة الشرعية للبنك ومصرف البحرين المركزي ووزارة الصناعة والتجارة والمدققين القانونيين برايس ووتر هاوس كوبرز وبورصة البحرين.

اجتماع الجمعية العامة العادية وغير العادية

وقال سمو الأمير عمرو: «بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن مجلس إدارة بنك الإثمار، يطيب لي أن أعلن بأن القرارات الاستراتيجية التي اتخذها البنك في بداية عام 2014، والتي تم تصميمها لتحقيق التحول في عمليات المجموعة، تواصل تحقيق نتائج إيجابية، حيث تعد خطة الهيكلة الجديدة للمجموعة خطوة هامة في هذا التحول. وقد صممت خطة الهيكلة الجديدة لتتضمن استراتيجية نمو طويلة المدى ولتعطي صورة أوضح حول قوة وصلابة العمليات المصرفية الأساسية في التجزئة، كما تسهل على المجموعة إدارة الأصول الاستثمارية».

وأضاف سموه: «إن خطة الهيكلة الجديدة قد جاءت بعد دراسة ومناقشات مستفيضة تنم عن التزامنا للاستفادة من هذه الهيكلة الجديدة والتي سوف تكون بإذن الله تعالى قادرة على اقتناص فرص الأعمال المتاحة، وسوف تساهم في تقليل المخاطر بالنسبة للكيان المصرفي الجديد لما فيه مصلحة المساهمين من خلال التحسن في الأداء وتحقيق النمو في الأعمال المصرفية الأساسية. وفي الهيكل الحالي، فإن هذا النمو يتأثر بشكل سلبي نتيجة تقييمات الاستثمار ومخصصات انخفاض القيمة».

وقال الرئيس التنفيذي لبنك الإثمار السيد أحمد عبدالرحيم والذي قدم شرحا مفصلا عن الهيكلة الجديدة، أن الخطة تم وضعها بناء على التطورات الهامة التي حققتها نتيجة تطبيق القرارات الاستراتيجية التي اتخذها مجلس الإدارة عام 2014. وأضاف السيد عبدالرحيم: «إن القرارات الاستراتيجية، والتي تضمنت مبادرات لزيادة الإيرادات وتحسين الهوامش والتخارج من الأصول الاستثمارية غير الأساسية وتخفيض النفقات على مستوى مجموعة الإثمار، بالإضافة إلى النمو المستمر في أعمالنا الأساسية، قد ساهمت في التحسن الملحوظ في الأداء المالي للبنك».

وأردف السيد عبدالرحيم بالقول: «إن نتائج عام 2015 التي تمت الموافقة عليها بتاريخ 28 فبراير 2016 تؤكد بأن جهودنا التي نبذلها في التحول الهام لعمليات المجموعة تؤتي ثمارها وأننا نسير قدما في الاتجاه الصحيح. ويعد قرارنا بإعادة هيكلة المجموعة خطوة أخرى في هذا التحول وتؤكد التزامنا لنصبح واحدا من بنوك التجزئة المصرفية الإسلامية الرائدة في المنطقة».

كما قال السيد عبدالرحيم: «سوف نتمكن، بإذن الله تعالى، من خلال عملية توزيع الأصول على شركتين تابعتين من التركيز بشكل أفضل على الخدمات المصرفية الأساسية التي تعد من صميم تخصصنا، وذلك ضمن الكيان المصرفي الجديد، وفي نفس الوقت سنتمكن من تسهيل التركيز على عملية بيع الأصول الاستثمارية من خلال الكيان الاستثماري الجديد، إن الهيكلة الجديدة للمجموعة سوف تعزز مكانة بنك الإثمار كمصرف رائد في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية للتجزئة، وستمنح البنك فرصة الاستفادة من فرص النمو الجديدة، مما سيعود بالنفع على المساهمين».

لقد قام بنك الإثمار خلال عام 2015، بمواصلة الشراكة مع بنك الإسكان لمواجهة التحديات الإسكانية في مملكة البحرين عن طريق توفير تمويل بدعم من الحكومة للمواطنين البحرينيين من خلال البنك لمساعدتهم على شراء أول منزل لهم كجزء من خطة وطنية. كما قام بنك الإثمار أيضا بالتوقيع على اتفاقية مع تمكين وهي هيئة شبه حكومية في البحرين مكلفة بجعل القطاع الخاص في البحرين المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي المستدام، لزيادة حجم محفظة برنامج تمويل المؤسسات لبنك الإثمار وتمكين. وخلال شهر رمضان الفضيل عام 2015، قام بنك الإثمار بطرح منتج «قرض حسن» الأول من نوعه وهو تمويل بدون أرباح لعملائه الأوفياء ذوي الدخل المحدود. وفي وقت لاحق من العام، أطلق بنك الإثمار أيضا برنامج مكافآت العملاء الخاص ببطاقات البنك الائتمانية «مكافآت إثمار» الأكثر مزايا في البحرين.

ويواصل البنك خلال عام 2016 توسعة شبكته للتجزئة المصرفية، وهي واحدة من أكبر الشبكات في البحرين، حيث سيقوم قريبا بافتتاح فرع جديد ذي خدمات متكاملة في قلالي ليصبح عدد الفروع لديه 18 فرعاً في مملكة البحرين، كما أن البنك يعمل على تركيب جهازين جديدين من أجهزة الصراف الآلي ليصبح عددها الإجمالي 48 جهازا.

الكويت: نتائج جيدة للبنوك وقطاع المستهلك مقابل تراجع في قطاعات أخرى

أظهرت البيانات المالية للعام 2015 للشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أداء متواضعا. فقد قابل أداء البنوك وقطاع المستهلك القوي تراجعا في نتائج قطاع الاتصالات وقطاع النفط والغاز. ولم يكن لإعلانات الأرباح هذه أي تأثير يذكر على أسعار الأسهم التي في دورها حافظت على إرتباطها بأسعار النفط.

وبلغت الأرباح الإجمالية لـ101 شركة مدرجة 1.2 مليار دينار في 2015 مسجلة تراجعا بواقع 3.5% مقارنة بالعام 2014. وقد عاودت الخسائر الارتفاع بواقع 41% مقارنة بالعام 2014 لتصل إلى 122 مليون دينار، كما ارتفع عدد الشركات التي سجلت خسائر إلى 22 شركة من 20 شركة. واستمرت البنوك بقيادة النمو مسجلة ارتفاعا في الأرباح بنسبة جيدة بلغت 7% على أساس سنوي. وقد استفادت البنوك من تحسن البيئة التشغيلية وقوة نمو الائتمان. وهكذا تواصل أرباح البنوك سيطرتها على قطاع الشركات المدرجة بحصة تبلغ 57% من إجمالي الأرباح، وترتفع حصتها بواقع ثلاث عشرة نقطة مئوية مقارنة بالعام 2014 بينما تراجعت نسبة مساهمة قطاع الاتصالات. كما ارتفعت الأرباح في بعض القطاعات الأخرى مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. فقد كان قطاع المستهلك المساهم الأكبر لهذا النمو وجاءت مساهمته من كافة الشركات الاستهلاكية تقريبا والتي قد سجلت معظمها أرباحا جيدة. وقد جاء هذا النمو تماشيا مع قوة نمو القروض الشخصية وإنفاق المستهلك لمعظم العام 2015. كما سجلت جميع شركات قطاع التأمين أيضا أرباحا ملحوظة إلا انه يعد قطاعا صغيرا ذي اثر محدود جدا على إجمالي الأرباح.

بالمقابل تراجعت أرباح معظم باقي القطاعات الأخرى خلال العام 2015. فقد كانت شركات الإتصالات المتسبب الأول في هذا التراجع نظرا لتراجع أرباح شركاته بواقع 20%. فقد شهدت اكبر شركتين من شركات الاتصالات تراجعا ملحوظا في الأرباح. وقد جاء هذا التراجع نتيجة التنافسية التي شهدها القطاع والتي دخلت من ضمنها شركات أخرى غير تقليدية. كما شهدت بعض الشركات خسائرا في الصرف الأجنبي والتي لها علاقة بإنكشاف تلك الشركات على أسواق دول شمال افريقيا وبعض الأسواق الأخرى. وقد شهد قطاع النفط والغاز تراجعا ملحوظا في أرباح الشركات تزامنا مع التراجع الكبير في معدل أسعار النفط بنحو 45% في العام 2015 مقارنة بالعام 2014. إلا ان هذا القطاع يعد صغيرا في الحجم وذي اثر محدود على اجمالي الأرباح. كما جاء قطاع العقار أيضا في المرتبة الثانية كاحد القطاعات التي تسببت في تراجع نمو أرباح الشركات. إذ تراجع إجمالي أرباح القطاع بواقع 15%. وتوزعت هذه التراجعات على عدد من الشركات. الجدير بالذكر ان نشاط قطاع العقار قد شهد تباطوءا في العام 2015 إثر تراجع أسعار النفط وتزايد المخاوف بشأن نمو الاقتصاد بعد أن حقق سابقا اداء قياسيا في العام 2014. كما سجلت شركات قطاع الخدمات المالية غير المصرفية أيضا أداءً ضعيفاً في العام 2015 مسجلة تراجعا في الأرباح بواقع 13% على اساس سنوي في معظم شركات القطاع. فقد أظهر هذا القطاع بعض مؤشرات التعافي بصورة بطيئة خلال السنوات الماضية إلا أن تراجع أداء الأسهم الكويتية والإقليمية في العام 2015 قد ترك اثره على المحافظ الاستثمارية للشركات. كما تراجع نمو أرباح قطاع الشركات أيضا متأثرا بتراجع إجمالي أرباح القطاع الصناعي بنسبة ملحوظة بلغت 40%. إلا ان التراجع في هذا القطاع تسببت به الخسائر الضخمة التي سجلتها إحدى شركاته على عكس طبيعة التراجع في قطاعي العقار والخدمات المالية غير المصرفية.

ويبدو أن إعلانات أرباح الشركات لم يكن لها اثرا ملحوظا على أسعار الأسهم. إذ لا تزال أسعار النفط هي المحرك الأول لأداء سوق الكويت للأوراق المالية وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي.